

باب التوكيد^(١)

التوكيد مصدر وكد، ويقال أيضاً: أكد تأكيداً، لغتان؛ وربما أطلق سيبويه والأخفش والمبرد على التأكيد الصفة.

(وهو معنوي ولفظي) والمعنوي هو المعتد به في التوابع.

(فالمعنوي هو التابع الرافع توهم إضافة إلى المتبوع) قال المصنف نحو: قتل العدو زيد نفسه، فبذكر النفس علم أن زيداً باشر القتل، ولولاه لجاز اعتقاد كونه أمراً، وهذا يقتضي كونه رافعا التجوز لا غيره؛ وذكر غيره أنه يرفع ذلك والسهو والنسيان، فربما توهم السامع أن الإسناد المذكور وقع سهواً أو نسياناً، فرفع التوكيد هذا التوهم أيضاً.

(١) التوكيد: تمكين المعنى في النفس ويقال: توكيد وتأكيد ووكّد وأكّد وبالواو جاء القرآن: ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١] ولفظه على ضربين: أحدهما: إعادة الأوّل بعينه ويكون ذلك في الأسماء والأفعال والحروف والجمل. والثاني: غير لفظ الأوّل ولكن في معناه.

فصل: والغرض من ذكره إزالة الاتساع، وذلك أن الاسم قد ينسب إليه الخبر ويراد به غيره مجازاً كقولك: جاءني زيد؛ فإنه قد يراد جاءني غلامه أو كتابه، ومنه عمر السلطان داراً أو حفر نهرأ، أي: أصحابه بأمره؛ فإذا قلت: جاء زيد نفسه كان هو الجائي حقيقةً، وقد يذكر العام ويراد به الخاص كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣] والمراد بعضهم؛ فإذا قلت: (قال الناس كلهم) لم يحتمل بعضهم.

فصل: ويؤكد الواحد بلفظين: (نفسه) و(عينه) وهما عبارتان عن حقيقة ويؤكد الاثنان بـ (كلا) و(كلتا) والجمع بـ (كلهم) و(أجمع) و(أجمعين) و(جمعاء) و(جمع)؛ لأن هذه الألفاظ موضوعة لحصر أجزاء الشيء والإحاطة بها فما لا يتجزأ لا تدخل عليه لعدم معناها فيه ألا ترى أنك لو قلت كتب زيد كله أو أجمع لم يكن له معنى كما يكون في قولهم: كتب القوم كلهم.

فصل: ولا تؤكّد النكرات وأجازه الكوفيون.

وحجّة الأولين من وجهين: أحدهما: أن التوكيد كالوصف وألفاظه معارف والنكرة لا توصف بالمعرفة.

والثاني: أن النكرة لا تثبت لها في النفس عين تحتمل الحقيقة والمجاز فيفرق بالتوكيد بينهما بخلاف المعرفة، ألا ترى أنك لو قلت: جاءني رجل لم يحتمل أن تفسره بكتاب رجل؛ لأن المجاز في هذا الاستعمال لا يغلب حتى يدفع بالتوكيد بخلاف لفظة: (القوم) فإنه يغلب استعمالها في الأكثر؛ فإذا أردت الجميع أكّدت لرفع المجاز الغالب، ومثل ذلك الاستثناء فإنه دخل الكلام ليرفع حمل لفظ العموم على الاستغراق؛ لأنه يستعمل فيه غالباً. [اللباب ١/٢٢٧]

(أو أن يراد به الخصوص) فإذا قلت: قام القوم كلهم، رفعت بكل احتمال وضع العام موضع الخاص، هذا هو المشهور.

(ومجيئه في الغرض الأول) وهو رفع توهم الإضافة.

(بلفظ النفس والعين، مفردين مع المفرد) نحو: جاء زيد نفسه، وعمرو عينه، وهند نفسها، وزينب عينها؛ ويجوز الجمع بتقديم النفس نحو: زيد نفسه عينه؛ ولا يكون هذا النوع بغيرهما؛ وأما قولك: أبداً سرمدًا، فتعت يفيد التوكيد، بدليل تبعية النكرة.

(مجموعين مع غيره) أي غير المفرد، وهو المثني والمجموع.

(جمع قلة) كأنفس وأعين دون نفوس وعيون، وسمع في العين الباصرة أعيان، ولا يقال في التوكيد: أعيانها، بل أعينها لا غير.

(مضافين إلى ضمير المؤكد، مطابقاً له في الأفراد وغيره) كما سبق من نفسه ونفسها، ونحو: جاء الهندان أو الزيدان أنفسهما أو أعينهما، ولم يقولوا: نفساهما ولا عيناهما، كراهة اجتماع تثنيتين، وإجازة المصنف لذلك مخالفة لما عليه الناس؛ وجاء الزيدون أنفسهم أو أعينهم، والهندات أنفسهن أو أعينهن.

(ولا يؤكد بهما غالباً ضمير رفع متصل إلا بعد توكيده بمنفصل) نحو: قم أنت نفسك، وقاموا هم أنفسهم، وكذا العين؛ وإنما التزموا ذلك لحصول اللبس في بعض الصور نحو: هند ذهبت نفسها أو عينها. واستظهر بغالبا مما ذكر الأخفش في مسأله من أنه يجوز على ضعف: قاموا أنفسهم، وفي شرح الصفار يجوز: هلم لكم أنفسكم، دون تأكيد للفصل، وهو بخلاف: رويدكم وزيد، فلا يجوز هذا، لتزليل كم منزلة الجزء من رويد، ولهذا لا يفصل بينهما بشيء.

(وينفردان بجواز جرهما بباء زائدة) نحو: جاء زيد بنفسه، وعمرو بعينه؛ بخلاف غيرهما من ألفاظ التأكيد؛ وأما قولهم: جاءوا بأجمعهم، بضم الميم وفتحها، فليس من ألفاظ التوكيد، وإن أعطى معناه، بدليل التزام الباء معه.

(ولا يؤكد مثني بغيرهما، إلا بكلا وكتنا) نحو: قام الزيدان كلاهما، والهندان كلاهما، وسنذكر الخلاف في تثنية أجمع وجمعاء.

(وقد يؤكدان ما لا يصح في موضعه واحد، خلافاً للأخفش) نحو: اختصم الرجلان كلاهما، ورأيت إحدى المرأتين كليهما؛ والجواز مذهب الجمهور، ومنهم المبرد، والفراء وهشام وأبو علي، ثلاثهم على المنع، وحكى ابن عصفور عن الأخفش

الجواز، ووجه المنع عدم الفائدة، ولم يسمع ذلك عنهم. وخرج بقولنا: لم يسمع نحو: جاء القوم كلهم أجمعون.. إلى آخر الألفاظ، بناء على أن كلا رفع إرادة الخصوص، وفيه نزاع منقول عن الشيباني، وفي كلام سيويه ما يقتضيه، وأنه إنما يرفع المجاز جملة بعد انقضاء ألفاظ التوكيد.

ورد عدم الفائدة بأنه يفيد في نحو: ضربت أحد الرجلين كليهما، برفع توهم الغلط بذكر الرجلين بدل الرجال أو الفرسين، ونحو ذلك.

[أغراض التوكيد المعنوي]

(ومجيئه في الغرض الثاني) وهو رفع توهم الخصوص.

(تابعًا لذي أجزاء، يصح وقوع بعضها موقعه) فإنما يؤكد بكل وأخواتها ما يتجزأ ذاتًا، أو بحسب العامل، نحو: قبضت المال كله، ورأيت زيدًا كله، بخلاف جاء زيد كله؛ وقد يجيء كل للتكثير دون الإحاطة نحو: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا آيَاتِنَا كُلَّهَا﴾ [طه: ٥٦].

(مضافًا إلى ضميره) أي ضمير المؤكد كما سبق تمثيله؛ وتقول للمؤنث: كلها، وكذا ما ألحق به، ولجمع المذكر العاقل كلهم، ولجمع المؤنث كلهن، وكذا ما ألحق به، وقد سبق بباب المضممر تفصيل ذلك.

(بلفظ كل أو جميع أو عامة) وأغفل كثير من النحويين أو أكثرهم ذكر جميع وعامة في ألفاظ التأكيد، وذكرهما سيبويه، وهما مثل كل في المعنى، فيقال: جاء القوم جميعهم أو عامتهم، كما تقول: كلهم؛ وقال الخضراوي في الإفصاح: خالف المبرد سيبويه في عامتهم، وقال: هو بمعنى أكثرهم لا كلهم.

(وقد يستغنى بكليهما عن كليهما) نحو:

تمت بقربى الزينين كليهما إليك، وقربى خالد وحبيب

قال ابن عصفور: وهو من الحمل على المعنى للضرورة، أي بقربى الشخصين.

(وبكليهما عنهما) أي عن كليهما وكليهما، تقول: قام الرجلان كليهما، وكذا المرأتان، ويحتاج إلى شاهد.

(وبالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكد بكل، عن الإضافة إلى ضميره) نحو:

كم قد ذكرتك لو أجزى بذكركم يا أشبه الناس كل الناس بالقمر

والذي ذكره غيره أن كلا في التأكيد إنما يضاف إلى الضمير؛ وأما البيت فخرج على النصب كما في: زيد الرجل كل الرجل، والمعنى: يا أشبه الناس الكاملين.

(و لا يستغني بنية إضافته، خلافًا للفراء والزمخشري) ونقل عن الكوفيين، وعليه خرج قراءة من قرأ: (إنا كلا فيها)، وأولها بعض المانعين على الحال من الضمير المستتر في قوله: (فيها) والعامل فيها، وقدم الحال، كما في قراءة بعضهم: ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]، وبعضهم على البدل من اسم إن، كما قيل في: يوما أجمعا. و: حولا أكتعا.

(ولا يثنى أجمع ولا جمعاء، خلافاً للكوفيين ومن وافقهم) وهم أهل بغداد، وعليه جرى ابن خروف، والصحيح المنع، لاستغنائهم بكلاً وكتلاً، وباب الاستغناء كثير، وكذا أكتع وكتعاء، وأبضع وبصعاء، وأبتع وبتعاء، وأما ما حكى من: قبضت المالين أجمعين، فخلافاً المعروف من كلامهم.

(ويتبع كله أجمع) نحو: قبضت المال كله أجمع.

(وكلها جمعاء) نحو: هدمت الدار كلها جمعاء.

(وكلهم أجمعون) نحو: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠].

(وكلهن جمع) نحو: أقبلت النساء كلهن جمع.

(وقد يغنين عن كل) فيؤتى بأجمع وفروعه دون كل نحو: ﴿وَلَا تُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾

[الحجر: ٣٩]، ﴿لَمُؤْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٤٣]، ﴿مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾

[السجدة: ١٣]؛ ولما كان الأكثر في الاستعمال أن يتبعن كلا جعل انفرادهن عنها استغناء.

(وقد يتبعن بما يوازنهن من كتع وبضع وبتع) فيقال: أجمع أكتع أبضع أبتع، جمعاء

كتعاء بصعاء بتعاء، أجمعون أكتعون أبضعون أبتعون، جمع كتع، بضع، بتع؛ وأكتع من

قولهم: أتى عليه يوم كتيع أي كامل، وأبضع، بالصاد المهملة، هذا هو المشهور، ويقال:

بالمعجمة أيضاً، قال الجوهري: وليس بالغالب، قال: والبضع، يعني بالمهملة، الجمع،

سمعتة من بعض النحويين، ولا أدري ما صحته؛ وقيل: أكتع من تكتع الجلد تقبض وفيه

الجمع، وأبضع من قولهم: إلى متى تكرر ولا تبضع؟ أي تروي، وفيه معنى الغاية، وأبتع

من البتع، وهو طول العنق، يقال: بتع بالكسر، فهو فرس بتع والأنثى بتعة.

(بذا الترتيب أو دونه) فتقول: أجمع أكتع أبضع أبتع، وإن شئت قدمت أبضع أو

أبتع، لكن بعد أجمع؛ هذا قول الجمهور، وأجاز الكوفيون وابن كيسان تقديم أكتع على

أجمع.

(وقد يغني ما صيغ من كتع عما صيغ من جمع) نحو:

تحملني الذلفاء حولا أكتعا

وما ذكره مذهب ابن كيسان والكوفيين، والجمهور على المنع، وجاء في الرجز

ضرورة.

(وربما نصب أجمع وجمعاء حالين) حكى الفراء: أعجبني القصر أجمع، والدار جمعاء، بالنصب على الحال؛ وحكى عنه الشلوبين إجازة نصب أجمعين وجمعواوين أيضاً في التثنية على الحال.

(وجمعاهما كهما على الأصح) فيجوز نصب أجمعين وجمع على الحال، وهو قول ابن كيسان، وعن الفراء منع ذلك، وهو قول البصريين؛ واحتج للجواز بقوله عليه السلام: " فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعِينَ " ^(١)؛ وخرج على أنه توكيد محذوف منصوب، أي أعينكم أجمعين.

(وقد ترادف جمعاء مجتمعة، فلا تفيد توكيداً) كما جاء في الخبر: من بهيمة جمعاء أي مجتمعة الخلق، وأجاز ذلك الشلوبين في قوله:

أرمى عليها وهي فرع أجمع وهي ثلاث أذرع وإصبع
أي مجتمع.

(١) أخرجه البخاري ١ / ١٤٥ (٧٢٢) قال: حدثنا عبد الله بن محمد. و «مسلم» ٢ / ٢٠ (٨٦١) قال: حدثنا محمد بن رافع.

[أحكام التوكيد المعنوي]

(ولا يتحد توكيد معطوف ومعطوف عليه إلا إذا اتحد معنى عامليهما) فتقول: انطلق زيد، وذهب عمرو كلاهما؛ فإن لم يتحد المعنى لم يجوز، فلا تقول: مات زيد، وعاش عمرو كلاهما؛ ومنه: وهي فرع أجمع، وحولاً أكتعاً، فإن لم يفد لم يجوز، نحو: اعتكفت وقتاً كله؛ وعن بعض الكوفيين الجواز مطلقاً.

(وإن أفاد توكيد النكرة جاز، وفاقاً للأخفش والكوفيين) نحو: صمت شهراً كله، وقمت ليلة كلها، ومنه: وهي فرع أجمع، وحولاً أكتعاً؛ فإن لم يفد لم يجوز نحو: اعتكفت وقتاً كله، وعن بعض الكوفيين الجواز مطلقاً؛ وأما البصريون فمنعوا ذلك مطلقاً.

(ولا يحذف المؤكد ويقام المؤكد مقامه، على الأصح) وهذا مذهب الأخفش والفارسي وثلعب وغيرهم، فلا يقال: الذي ضربت نفسه زيد، أي ضربته؛ فإن التوكيد ينافي الحذف؛ ومذهب الخليل وسيبويه والمازني وغيرهم الجواز؛ وفي كتاب سيبويه: مررت بزيد، وأتاني أخوه أنفسهما، برفع أنفس، على تقدير: هما صاحباي أنفسهما؛ فيكون تأكيداً للضمير المستتر المستكن في صاحباي أو لقوله: هما، ونصبهما على تقدير: أعينهما أنفسهما.

(ولا يفصل بينهما بإما، خلافاً للفراء) والكسائي أيضاً، فأجازا: مررت بالقوم، إما أجمعين، وإما بعضهم، ومنعه البصريون.

(وأجري في التوكيد مجرى كل ما أفاد معناه من الضرع والزرع والسهل والجبل واليد والرجل والظهر والبطن) وكذلك الصغير والكبير، والقوي والضعيف؛ نحو مررت بالقوم، قويهم وضعيفهم، وصغيرهم وكبيرهم، وأخصبوا الزرع والضرع، ومطروا السهل والجبل، وضرب زيد اليد والرجل، والظهر والبطن، أو المعنى على التعميم ككل، فهي توكيد مثلها، وتجاوز البدلية، والوجهان ذكرهما سيبويه.

(ولا يلي العوامل شيء من ألفاظ التأكيد، وهو على حاله في التأكيد، إلا جميعاً وعمامة مطلقاً) أي مبتدئين وغير مبتدئين نحو: القوم مررت بجمعهم وعماتهم، وجميعهم يتحدثون وعماتهم، لأن استعمالهما في التوكيد قليل، والكثير فيهما أن يستعملا في غيره، وأشار بحاله في التوكيد، إلى جواز: زيد فاضت نفسه أو فقئت عينه، لأنه ليس على معنى التوكيد، بل قصد بالنفس مدلولها قبل التأكيد، وبالعين الباصرة.

(وكلا وكلا وكتا مع الابتداء بكثرة) نحو: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ﴾ [مريم: ٩٥]، كله لم أصنع:

كلاهما حين جد الجري بينهما قد أفلعا وكلا أنفيهما رابي
 كلتاهما قد قرنت بزائده.
 (ومع غيره بقلة):

فيصدر عنها كلها وهو ناهل

وقال سيبويه في: كليهما وتمرا: أعطني كليهما.

(واسم كان في نحو: كان كلنا على طاعة الرحمن، ضمير الشأن لا كلنا).

يشير إلى قول علي، رضي الله عنه:

فلما تيننا كان كلنا على طاعة الرحمن والحق والتقى

فاسم كان ضمير الشأن، وكلنا مبتدأ، خبره على طاعة، وكذا إذا قلت: كان كلهم منطلقون.

(وتلزم تابعة كل بمعنى كامل، وإضافته إلى مثل متبوعه مطلقاً، نعتاً لا توكيداً)

وينعت به اسم جنس معرف نحو: أنت الرجل كل الرجال، أي الكامل، أو منكر نحو: أطمعنا شاة كل شاة، وعني بمطلقاً أنه تلزم إضافته لمثل المنعوت لفظاً ومعنى، وتعريفاً وتنكيراً، وهو نعت فيه معنى التوكيد، وليس من ألفاظ التوكيد للزوم إضافته إلى الظاهر.

(ويلزم اعتبار المعنى في خبر كل، مضافاً إلى نكرة، لا مضافاً إلى معرفة) سبقت

المسألة في باب الإضافة، أتم من المذكورة هنا، حيث قال: ويتعين اعتبار المعنى فيما له من ضمير... إلى قوله: فوجهان، ومضى الكلام على ذلك.

(ولا تعرض في أجمعين إلى اتحاد الوقت، بل هو ككل في إفادة العموم مطلقاً،

خلافاً للفراء) في زعمه أن أجمعين تفيد الاجتماع في وقت الفعل، والصحيح قول البصريين، وهو التسوية بين كل وأجمعين في إفادة التعميم مطلقاً، ودليله: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢]، فأغواؤهم ليس في وقت واحد.

[فصل:

في التوكيد اللفظي]

(فصل): (التوكيد اللفظي إعادة اللفظ) نحو: ﴿دَكَّا دَكَّا﴾ [الفجر: ٢١]:

أخاك أخاك إن من لا أخاله كساع إلى الهيجا بغير سلاح
و:

فأين إلى أين النجاء ببغلتني أتاك أتاك اللاحقون، احبس احبس
و:

فتلك ولاة السوء قد طال مكثهم فحتم حتم العناء المطول
و:

قم قائمًا، قم قائمًا إنك لا ترجع إلا سالما
و:

أيام من لست أقلاه ولا في البعد أنساه
لك الله على ذلك لك الله، لك الله

(أو تقويته بموافقته معنى) نحو: قمت أنت، وقمت أنا، وقيل في: ﴿ثم أنتم هؤلاء﴾
إن هؤلاء توكيد أنتم.

(وإن كان المؤكد به ضميرًا متصلًا) كالتاء في قمت، والكاف في رأيتك، والهاء في
مررت به.

(أو حرفًا غير جواب) نحو: إن، وخرج الجواب نحو: نعم وأخواته.

(لم يعد في غير ضرورة، إلا معمودًا بمثل عامده أولاً) نحو: قمت قمت، ورأيتك
رأيتك، وزيد مررت به به، وإن زيدًا إن زيدًا لقائم، وأما الجواب فتقول فيه: نعم نعم،
وأجل أجل، وكذا الباقي، لأنه قام مقام جملة، وأشار بالضرورة إلى قوله:

فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم أبدًا دواء

وأجاز ابن هشام توكيد الحرف غير الجواب بإعادته وحده نحو: إن إن زيدًا قائم،
وأشار الزمخشري إلى ذلك في المفصل.

(أو مفصلاً) نحو:

ليت، وهل ينفع شيئاً ليت؟ ليت شباباً بوع فاشترت

ونحو:

حتى تراها وكان وكان أعناقها مشدات بقرن

(وإن عمد أولاً بمعمول ظاهر، اختير عمد المؤكد بضميره) فنحو: مررت بزید به،

أجود من: مررت بزید بزید، قال تعالى: ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٧]، ﴿فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [هود: ١٠٨]، ومنهم من يعرب به وفيها بدلاً.

(وفصل الجملتين بثم، إن أمن اللبس، أجود من وصلهما) نحو: ﴿كَلَّا سَوْفَ

تَعْلَمُونَ﴾ ٣ ﴿ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣]، ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ﴾ ١٧ ﴿

ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الانفطار: ١٧]؛ فإن ألبس، بأن احتمل الكلام كون الثانية

لغير التوكيد، لم يؤت بثم عند قصد التأكيد نحو: ضربت زيداً ضربت زيداً.

[توكيد الضمير المتصل]

(ويؤكد بضمير الرفع المنفصل المتصل مطلقاً) أي مرفوعاً كان المتصل أو منصوباً أو مجروراً نحو: قمت أنا، ورأيتك أنت، ومررت بك أنت.

(ويجعل المنصوب المنفصل في نحو: رأيتك إياك، توكيداً لا بدلاً، وفاقاً للكوفيين) قال المصنف: ليجري المتناسبان مجرى واحداً، وذلك أن رأيتك إياك، مثل فعلت أنت، وأنت تأكيد إجماعاً، فليكن إياك توكيداً؛ فقول الكوفيين أصح من قول البصريين؛ ورد بأن الإجماع على أن أنت توكيد، بمعنى أنه لا يكون إلا كذلك، منتف، فقد أجازوا في: قمت أنت، البدلية، والمطابقة ترجح جانب البدلية، فلو لم يطابق كان توكيداً نحو: رأيتك أنت.